



المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإجتماعية

النظام الأساسي
مؤسسة أحمد بن عبدالعزيز آل سعود
للتنمية الإنسانية

١٤٣٥ - ٢٠١٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المحتويات

رقم الصفحة	الموضع
١	الفصل الأول "التأسيس والأهداف" المادة (١) : تأسيس المؤسسة المادة (٢) : المؤسس المادة (٣) : المركز الرئيسي للمؤسسة وعنوانها المادة (٤) : أهداف المؤسسة المادة (٥) : الهبات والوصايا المادة (٦) : الجهاز الإداري للمؤسسة
٢	الفصل الثاني " مجلس الأمناء " المادة (٧) : اختيار مجلس الأمناء المادة (٨) : شروط العضوية في المجلس المادة (٩) : مدة عضوية المجلس
٣	المادة (١٠) : حقوق وواجبات عضو المجلس المادة (١١) : صلاحيات رئيس المجلس المادة (١٢) : فقد العضوية
٤	المادة (١٣) : اجتماعات مجلس أمناء المؤسسة المادة (١٤) : اختصاصات المجلس
٥	الفصل الثالث " الأمين العام " المادة (١٥) : تعيين الأمين العام المادة (١٦) : اختصاصات الأمين العام
٦	
٧	



رقم الصفحة	الموضع وع
٨	الفصل الرابع " التنظيم المالي " المادة (١٧) : موارد المؤسسة المادة (١٨) : السنة المالية للمؤسسة المادة (١٩) : اعتماد الميزانية والصرف المادة (٢٠) : ايداع أموال المؤسسة لدى أحد البنوك المادة (٢١) : استثمار أموال المؤسسة المادة (٢٢) : السجلات والدفاتر المحاسبية المادة (٢٣) : الميزانية العمومية والحسابات الختامية المادة (٢٤) : جرد موجودات المؤسسة المادة (٢٥) : مراقبة الحسابات
٩	الفصل الخامس " أحكام عامة " المادة (٢٦) : الإشراف على أعمال المؤسسة المادة (٢٧) : تعديل النظام الأساسي المادة (٢٨) : النظام الذي تخضع له المؤسسة المادة (٢٩) : إنشاء فروع للمؤسسة المادة (٣٠) : دمج المؤسسة
١٠	المادة (٣١) : دمج المؤسسة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية
١١	الفصل السادس " حل المؤسسة " المادة (٣٢) : الحل اختياري المادة (٣٣) : حل المؤسسة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية المادة (٣٤) : حظر التصرف في أموال المؤسسة ومستنداتها بعد صدور قرار حلها
١٢	المادة (٣٥) : أيلولة أموال المؤسسة بعد صدور قرار حلها
١٣	
١٤	
١٥	



(الفصل الأول)

"التأسيس والأهداف"

المادة (١) تأسيس المؤسسة

بمشيئة الله وتوفيقه قام صاحب السمو الملكي الأمير / أحمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود بتأسيس (مؤسسة أحمد بن عبد العزيز آل سعود للتنمية الإنسانية) طبقاً لأحكام لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٠٧) وتاريخ ٢٥/٠٦/١٤١٠ هـ وقواعدها التنفيذية الصادرة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم (٧٦٠) وتاريخ ١٤١٢/٠١/٣٠ هـ والتعليمات الصادرة بمقتضاهما وبناء على قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم (٣٧٨٧٤) بتاريخ ١٤٣٥/٠٤/١٩ هـ بتسجيل مؤسسة أحمد بن عبد العزيز آل سعود للتنمية الإنسانية تحت رقم (١٢٧) وتاريخ ١٤٣٥/٠٤/١٩ هـ ، وبذلك تكون لهذه المؤسسة شخصية اعتبارية مستقلة في السجل الخاص بالمؤسسات الخيرية لدى وزارة الشؤون الاجتماعية.

المادة (٢) المؤسس

المؤسس هو صاحب السمو الملكي الأمير / أحمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود - بموجب الهوية رقم (١٠٩٠١٦٠٣٠٨) وتاريخ ١٤١٦/١١/١٥ هـ الصادرة من الرياض.

المادة (٣) المركز الرئيسي للمؤسسة وعنوانها

يكون مراكزها الرئيسي في الرياض وينحصر نشاطها داخل حدود المملكة ويجوز نقله أو فتح فروع للمؤسسة داخل منطقة خدماتها بقرار من مجلس أمناء المؤسسة



وبموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية وعنوانها:

- ص. ب: ١٩٠٩ - الرياض ١١٤٤٥ - المملكة العربية السعودية.
- هاتف: (٠٠٩٦٦١١٤٦٠٠٠).
- فاكس: (٠٠٩٦٦١١٢٩٣٤٢٢٢).
- إيميل: info@aaafnd.com
- الموقع الإلكتروني: www.aaafnd.com

المادة (٤) أهداف المؤسسة

تهدف المؤسسة بالتنسيق مع الجمعيات الخيرية المرخص لها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها ومن دون أن يكون من أغراضها الحصول على الربح المادي إلى ما يلي:

١. العمل على تشجيع واحتضان أعمال الموهوبين من المخترعين والمبتكرين والمكتشفين وغيرهم ورعايتهم وتطويرهم وكفالتهم تعليمياً ودعم قدراتهم بالإسهام في تنمية المجتمع السعودي، كذلك دعم الأبحاث المفيدة ونشرها ، ومنح الجوائز في مجالات الابداع لخدمة الوطن.
٢. إنشاء مراكز طبية لرعاية المرضى من المحتجين والعجزة وتحسين طرق علاجهم في إطار المنظومة الصحية في المملكة، وعمل الأبحاث والدراسات الطبية في هذا السياق.
٣. عمارة بيوت الله ورعايتها ومساهمة في ذلك مع أهل الخير.



٤. القيام ببرامج وأنشطة تعليمية وتدريبية وتوعوية تخدم المجتمع، والعمل على

منح المنتفعين من هذه البرامج شهادات معتمدة.

٥. إنشاء مراكز أو معاهد وكليات متخصصة تهدف إلى دعم التنمية الوطنية.

المادة (٥) الهبات والوصايا

يجوز للمؤسسة قبول الهبات والوصايا سواء أكانت ثابتة أو منقولة ولا يجوز لها بأي حال من الأحوال جمع التبرعات.

المادة (٦) الجهاز الإداري للمؤسسة

تتكون إدارة المؤسسة من:

أ. مجلس أمناء المؤسسة.

ب. الأمين العام للمؤسسة.

(الفصل الثاني)

"مجلس الأمناء"

المادة (٧) اختيار مجلس الأمناء

١. تدار المؤسسة من قبل مجلس أمناء يختارهم مؤسس المؤسسة ويكون من (١٣)

عضوًا برئاسة مؤسس المؤسسة ويكون من بينهم نائب للرئيس.

٢. تكون رئاسة المجلس في يد صاحب السمو الملكي الأمير / أحمد بن عبد العزيز

آل سعود مؤسس المؤسسة، ثم يليه من يختاره أعضاء المجلس بأغلبية

الأصوات، وفي حال انتهاء عضوية أي عضو من أعضاء المجلس لأي سبب



كان يستمر عمل المجلس بالأعضاء الباقيين حتى يتم تعيين بديل لمن انتهت عضويته.

المادة (٨) شروط العضوية في المجلس

١. أن يكون سعودي الجنسية.
٢. أن يكون قد أتم الحادية والعشرين من عمره.
٣. لا يكون قد تمت إدانته في جريمة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره. والعضوية في المجلس عمل تطوعي لا يتناقضى عنه أعضاؤه أجراً ولا يجوز الجمع بين عضوية المجلس والعمل لدى المؤسسة بأجر.

المادة (٩) مدة عضوية المجلس

تكون مدة العضوية في المجلس (٣) سنوات قابلة للتجديد.

المادة (١٠) حقوق وواجبات عضو المجلس

١. حضور اجتماعات المجلس والمشاركة في مناقشاته واتخاذ قراراته.
٢. الالتزام بحضور اجتماعات المجلس بنفسه بشكل دائم ومنتظم ويجوز له تقويض غيره من الأعضاء بذلك.
٣. المشاركة الفعالة مع أعضاء المجلس لتحسين إدارة المؤسسة وتحقيق أهدافها.
٤. الإسهام في إعداد خطط وبرامج ومشروعات المؤسسة ومتابعتها والاشراف على تنفيذها.
٥. القيام بجميع الواجبات والاختصاصات المنصوص عليها في هذا النظام.
٦. عدم المطالبة بأي رواتب أو مكافآت أو امتيازات مالية لقاء عضويته بالمجلس.
٧. المحافظة على أسرار المؤسسة وعدم افشاءها.
٨. التقيد بقرارات المجلس.



المادة (١١) صلاحيات رئيس المجلس

١. رئاسة جلسات المجلس.
٢. تمثيل المؤسسة أمام الجهات الإدارية والقضائية، ويجوز له تفويض هذا الاختصاص لمن يراه.
٣. التوقيع نيابة عن المؤسسة على العقود والاتفاقيات التي يوافق المجلس على ابرامها.
٤. إقرار جدول أعمال اجتماعات المجلس ومتابعة تنفيذ قراراته.
٥. الإشراف على إدارة الشؤون المالية وترتيب ما يتعلق بالقيود والسنادات التي تستخدم في إثبات المصاروفات والإيرادات وترتيب إيداع أموال المؤسسة في البنوك والتوفيق أو التفويض بالتوقيع على كل السجلات والسنادات ويجوز له تفويض بعض هذه الصلاحيات لمن يراه. ويمارس هذه الصلاحيات نائب رئيس المجلس في حال غياب الرئيس.

المادة (١٢) فقد العضوية

يفقد عضو المجلس عضويته في المجلس في إحدى الحالات التالية:

١. الوفاة.
٢. الانسحاب من المؤسسة بطلب كتابي.
٣. إذا ألحق بالمؤسسة أضراراً جسيمة عمداً سواء كانت مادية أو معنوية، ويعود تقدير ذلك للمجلس.
٤. إذا أصبح غير قادر على ممارسة عمله في المجلس.
٥. إذا استغل انضمامه للمؤسسة لغرض شخصي.
٦. إذا تغيب بدون عذر مقبول عن حضور ثلاثة جلسات متتالية.



المادة (١٣) اجتماعات مجلس أمناء المؤسسة

١. يعقد المجلس اجتماعاته في مقر المؤسسة ويجوز عقدها في مكان آخر.
٢. تعقد اجتماعات عادية منتظمة للمجلس بناءً على دعوة من الرئيس أو نائبه على ألا يقل عدد هذه الاجتماعات عن ثلاثة اجتماعات خلال السنة الواحدة ويجوز للمجلس عقد اجتماعات غير عادية كلما اقتضت الضرورة ذلك.
٣. يكون الاجتماع صحيحاً إذا حضره أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس على الأقل.
٤. تصدر القرارات من المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة التساوي يعتبر صوت الرئيس مرجحاً، وتتصدر القرارات المتعلقة بتعديل النظام أو بحل المؤسسة بأغلبية ثالثي الأعضاء الحاضرين.

المادة (١٤) اختصاصات المجلس

١. إدارة أعمال المؤسسة بما يحقق أهدافها التي أنشئت من أجلها وفي حدود نظامها الأساسي وما نصت عليه لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية وقواعدها التنفيذية والقرارات الصادرة بمقتضاه.
٢. وضع المعايير والضوابط الازمة لتحديد المستفيدين من خدمات المؤسسة.
٣. النظر في استيفاء ما لل المؤسسة من حقوق وأداء ما عليها من التزامات وإصدار القرارات المناسبة في هذا الشأن.
٤. تشكيل اللجان وتحديد اختصاصاتها.
٥. إعداد اللوائح المالية والإدارية والتنظيمية للمؤسسة.
٦. إعداد ومتابعة تنفيذ خطط وبرامج ومشروعات المؤسسة والإشراف على تنفيذها.
٧. الإشراف على تنفيذ ومتابعة قرارات المجلس.



٨. تحديد البنك أو البنوك التي تودع فيها أموال المؤسسة.
٩. قبول أو رفض المنح والهبات والإعانات التي تقدم للمؤسسة.
١٠. تعيين الأمين العام للمؤسسة.
١١. اقتراح الميزانية التقديرية للعام المالي.
١٢. دراسة الميزانية العمومية والحسابات الختامية واعتمادها.
١٣. النظر في أمور العاملين بالمؤسسة من تعيين وندب وتأديب وفصل.
١٤. إدارة ممتلكات وأموال المؤسسة.

(الفصل الثالث)

"الأمين العام"

المادة (١٥) تعيين الأمين العام

يجوز للمجلس تعيين الأمين العام للمؤسسة وفق الشروط التالية:

١. أن يكون من بين أعضاء المجلس ويجوز أن يكون من غير أعضاء المجلس.
 ٢. أن يكون سعودي الجنسية قد أتم الحادية والعشرين من عمره.
 ٣. أن يكون كامل الأهلية.
 ٤. أن يكون مؤهلاً للقيام بهذا العمل.
٥. وإذا كان الأمين العام من غير أعضاء المجلس فيجوز له حضور اجتماعات المجلس بناء على دعوة توجه له بذلك ولكن دون أن يشتراك في التصويت، وأن يكون متفرغاً لإدارة أعمال المؤسسة.

المادة (١٦) اختصاصات الأمين العام

يكون الأمين العام مسؤولاً أمام المجلس ويتلقى تعليماته من رئيس المجلس أو من يقوم مقامه وتحدد اختصاصات ومسؤوليات الأمين العام بما يلي:



١. إدارة المؤسسة على الوجه الذي يحقق لها أغراضها ومصالحها والمحافظة على أموالها.
٢. تقديم التقارير الدورية عن كيفية سير أعمال المؤسسة ومناقشتها مع رئيس وأعضاء المجلس.
٣. تنفيذ القرارات الصادرة من المجلس.
٤. ضبط الانفاق في المؤسسة بالقدر الذي يحقق أكبر قدر من المنفعة للمستفيدين منها.
٥. توجيه خدمات المؤسسة إلى المستحقين لها فعلاً دون غيرهم.
٦. العمل على النهوض بالخدمات التي تقدمها المؤسسة وتحسينها.
٧. إعداد العقود الخاصة بالنفقات التشغيلية وتنفيذ الالتزامات المالية المترتبة عليها.
٨. المشاركة في إعداد التقرير السنوي عن أنشطة المؤسسة وبرامجها وميزانياتها التقديرية للعام الجديد.
٩. القيام بالدور الكامل للعلاقات العامة التي تستهدف ربط المؤسسة بالمستفيدين من خدماتها.

(الفصل الرابع)

"التنظيم المالي"

المادة (١٧) موارد المؤسسة

تقصر موارد المؤسسة على التمويل الذاتي وما يقدم لها من هبات وتبرعات وعائد استثمارات أموالها دون أن يكون لها حق جمع التبرعات بأي حال من الأحوال.

المادة (١٨) السنة المالية للمؤسسة

تحدد باثنى عشر شهراً تبدأ من اليوم الأول من شهر محرم وتنتهي بنهاية اليوم الأخير من شهر ذي الحجة من كل عام ويستثنى من ذلك السنة المالية الأولى للمؤسسة حيث تبدأ من تاريخ اجتماع المجلس التأسيسي وتنتهي بحلول موعد انتهاء السنة المالية.



المادة (١٩) اعتماد الميزانية والصرف

تعتبر ميزانية المؤسسة سارية المفعول من بداية السنة المالية المحددة في المادة (١٨) بعد اعتمادها، وفي حالة تأخرها يتم الصرف منها بنفس معدلات ميزانية العام المالي المنصرم لحين اعتماد الميزانية التقديرية للعام المالي الجديد.

المادة (٢٠) إيداع أموال المؤسسة لدى أحد البنوك

يجب على المؤسسة إيداع أموالها النقدية لدى بنك أو أكثر من البنوك المحلية يختاره المجلس ولا يتم السحب من هذه الأموال إلا بتوقيع رئيس المجلس أو من يفوضه من أعضاء المجلس مع الأمين العام أو المدير المالي في التوقيع على السحب من هذه الأموال.

المادة (٢١) استثمار أموال المؤسسة

يجوز للمجلس استثمار أموال المؤسسة الزائدة عن احتياجها في أنشطة يكون لها عائد مالي يساعد في تحقيق أهدافها.

المادة (٢٢) السجلات والدفاتر المحاسبية

تمسك المؤسسة السجلات والدفتر المحاسبية التي تحتاجها وتحفظ بها في مقر إدارتها ويمكن موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية من الاطلاع عليها متى ما طلبوا ذلك.



المادة (٢٣) الميزانية العمومية والحسابات الختامية

١. في نهاية كل سنة مالية تعد المؤسسة ميزانية عمومية لكل أصولها وخصومها تسمح بمعرفة مركزها المالي الحقيقي.
٢. في نهاية كل سنة مالية يرفق مع الميزانية العمومية حساب للإيرادات والمصروفات ويتم تفصيل بنود الإيرادات والمصروفات.
٣. يرفق مع الميزانية العمومية في نهاية السنة مشروع الميزانية التقديرية للعام التالي بحيث تكون متوافقة مع ميزانية العام السابق يوقع عليها الرئيس أو من يراه من أعضاء المجلس.
٤. يقوم المجلس بدراسة الميزانية العمومية والحسابات الختامية ومشروع الميزانية التقديرية للعام الجديد ويوقع عليها رئيس المجلس أو نائبه وأمين الصندوق ومن ثم تتم المصادقة عليها من قبل المجلس.
٥. يرفع المجلس الميزانية العمومية والحسابات الختامية للجهة المشرفة خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية.

المادة (٢٤) جرد موجودات المؤسسة

يجري الجرد الفعلي لموجودات المؤسسة الثابتة والمنقولة في نهاية كل سنة مالية وللمجلس أن يجري أو يأمر بإجراء الجرد الفعلي لكل أو بعض هذه الموجودات في أي وقت يراه ضرورياً.



المادة (٢٥) مراقبة الحسابات

يجوز لمجلس المؤسسة تعين مراقب حسابات يعينه المجلس ويحدد أتعابه ويجب أن تتوفر فيه شروط مراقب الحسابات وفقاً لأنظمة المعمول بها في المملكة ومن مهامه:

١. الرقابة على سير أعمال المؤسسة وعلى حساباتها والتثبت من مطابقة الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات للدفاتر المحاسبية من عدمه وما إذا كانت قد أمسكت بطريقة سليمة نظاماً.
٢. التحقق من موجودات المؤسسة والتزاماتها.
٣. إعداد الميزانية العمومية والحساب الختامي للمؤسسة عن السنة المالية المنتهية وهو مسؤول عن صحة البيانات التي يقدمها عن أعمال المؤسسة في نهاية السنة المالية.

(الفصل الخامس)

"أحكام عامة"

المادة (٢٦) الإشراف على أعمال المؤسسة

تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية الإشراف على أعمال المؤسسة في الحدود التي ترى فيها الوزارة لزوم ذلك، ولها في سبيل ذلك الاطلاع على دفاتر المؤسسة وسجلاتها التي تتعلق بعملها، وعلى المؤسسة تقديم أي معلومات أو بيانات أو مستندات أخرى تطلبها الوزارة.



المادة (٢٧) تعديل النظام الأساسي

يدرج بوضوح التعديل المقترن على جدول أعمال المجلس في اجتماعه غير العادي موضح فيه الأسباب الداعية لذلك ومبراته وتم مناقشة اقتراح التعديل والتصويت عليه من قبل المجلس وإصدار قرار بشأنه لا يكون نافذاً إلا بعد موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية عليه.

المادة (٢٨) النظام الذي تخضع له المؤسسة

ما لم يرد بشأنه نص في النظام الأساسي للمؤسسة تطبق أحكام لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٠٧) وتاريخ ١٤١٠/٦/٢٥ هـ والقواعد التنفيذية والقرارات والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

المادة (٢٩) إنشاء فروع للمؤسسة

يجوز للمؤسسة إنشاء فرع لها أو أكثر في منطقة خدماتها حسب ما يلي:

١. صدور قرار بذلك من المجلس.
٢. موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية على قرار المجلس بفتح الفرع.

المادة (٣٠) دمج المؤسسة

يجوز دمج المؤسسة في أخرى دمياً اختيارياً وفق الآتي:

١. موافقة مجلس أمناء كل من المؤسسة الدامجة والمؤسسة المندمجة على مبدأ الاندماج.
٢. أن تكون منطقة خدمات المؤسستين وأهدافهما واحدة تقريراً ويتم الدمج اختياري وفق الإجراءات التالية:



أ. أن تقدم المؤسستين بطلب منها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية موضحاً فيه الرغبة في الاندماج ومبراته ومشفوأً بالآتي:

١. صورة من قرار مجلس أمناء كل من المؤسستين بالموافقة على مبدأ الاندماج.

٢. صورة من الميزانية العمومية والحسابات الختامية لكل من المؤسستين عن السنة المالية الأخيرة مصحوبة بكشف مفصل بمتلكات وحقوق والتزامات كل من المؤسستين في تاريخ صدور موافقة مجلس أمناء كل منهما على الاندماج.

ب. عند موافقة الوزارة على الدمج يصدر به قرار وزاري يتم نشره بالجريدة الرسمية.

المادة (٣١) دمج المؤسسة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية

يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية دمج المؤسسة في أخرى أو اندماج مؤسسة أخرى فيها عند اقتضاء المصلحة العامة ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

(الفصل السادس) "حل المؤسسة"

المادة (٣٢) الحل الآتي

يجوز حل المؤسسة حلاً اختيارياً وذلك بدعوة مجلس الأمناء لاجتماع غير عادي للنظر في ذلك وفي حال الموافقة على الحل يصدر المجلس قراراً بأغلبية ثالثي الأعضاء الحاضرين ويتم تزويد وزارة الشؤون الاجتماعية بصورة من هذا القرار.



المادة (٣٣) حل المؤسسة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية

يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية حل المؤسسة في إحدى الحالات الآتية:

١. إذا خرجم المؤسسة عن أهدافها أو ارتكبت مخالفة جسيمة لنظامها الأساسي.
٢. إذا أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها.
٣. إذا تصرفت في أموالها في غير الأوجه المحددة لها.
٤. إذا خالفت النظام العام أو الآداب العامة المرعية في المملكة.
٥. إذا أخلت بأحكام لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية وقواعدها التنفيذية أو القرارات أو التعليمات الصادرة بمقتضاه.
٦. إذا لم تباشر أعمالها خلال سنة من تاريخ تسجيلها أو التوقف عن مباشرة تلك الأعمال مدة سنة فأكثر مما كانت الأسباب، وللوزير أن يقرر بدلاً من حل المؤسسة تعين مجلس مؤقت يتولى اختصاصات المجلس المعين وفقاً لأحكام هذا النظام إذا كان ذلك يخدم المصلحة العامة ويحقق أهداف المؤسسة.

كما أن للوزير الحق في اتخاذ الإجراء المناسب في حال تجاوز المؤسسة لأهدافها أو حصول أي مخالفة منها أو من منسوبيها.

المادة (٣٤) حظر التصرف في أموال المؤسسة ومستنداتها بعد صدور قرار حلها

لا يجوز لمجلس أمناء المؤسسة بعد قرار حلها أن يتصرف في أي من أموالها ومستنداتها إلى حين إتمام إجراءات تصفيتها وبعد تعين مصفي يقوم بحصر حقوق المؤسسة والوفاء بالتزاماتها.



المادة (٣٥) أيلولة أموال المؤسسة بعد صدور قرار حلها

تؤول أموال المؤسسة بعد حلها إلى مؤسسة أو أكثر من المؤسسات الخيرية العاملة في منطقة خدماتها المسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية ما لم يتضمن قرار المجلس بحلها أيلولة أموالها إلى عمل خيري آخر أو إلى مؤسسة خيرية أخرى توافق عليها الوزارة.

